ما هكذا

تورد يا سعد الإبل

حوار علمي مع الدكتور ربيع

حول منهج المحدثين النقاد القدامى في نقد الأحاديث

- صحيح مسلم أنموذجا -

بقلم

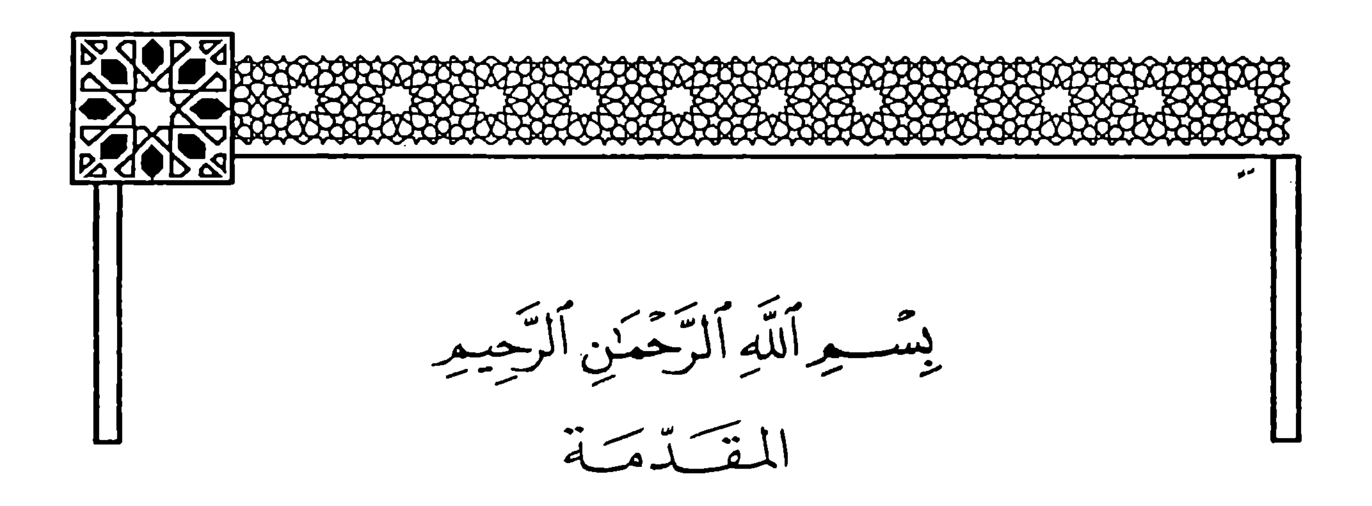
د. حمزة عبد الله المليباري

كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي

الإمارات العربية المتحدة



دار ابن حزم



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

ونصلي ونسلم على سيدنا محمد، النبي، الأمي، الأمين، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وتركهم على محجة بيضاء ليلها كنهارها، فاللهم صل وسلم على محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ربنا لا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة.

قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾(١)

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾(٢).

---

(١) سورة الزمر.

(٢) سورة آل عمران.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾[2]

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّۖ وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾[3]

وقال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾[4]

فهذا الذي أقدمه إليكم ـ إخواني الكرام ـ بعنوان: **«ما هكذا تورد يا سعد الإبل»** تعقيب، كتبته سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م، حين كنت طالباً في مرحلة تحضير رسالة الدكتوراه، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ضمن حوار تحريري جرى بيني وبين أحد أساتذة الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، يدعى الدكتور ربيع، حول بعض القضايا العلمية المتصلة بمنهج المحدثين النقاد في التصحيح والتعليل.

حين أرسلت إليه رسالة صغيرة في حدود سبع صفحات لأنبهه على أخطائه العلمية الفادحة في فهمه لنصوص النقاد ومصطلحاتهم الواردة في تعليل حديث ابن عمر في فضل الصلاة في المسجد النبوي، وذلك في كتابه

---

(١) سورة التوبة.

(٢) سورة المائدة.

(٣) سورة الحجرات.

(٤) سورة البقرة، هذه الآيات كلها تعلمنا الآداب والاعتدال وعدم الاعتداء حتى في القتال مع الأعداء، وما بالكم في الحوار العلمي بين الإخوة المسلمين. ومن يتأدب من عباده بهذه الآداب ويلتزم بهذه التعليمات في حياته فهو الذي يكون أتقى العباد وأكرمهم عند الله. وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ الحجرات، ١٣.

(بين الإمامين: مسلم والدارقطني)[1]، ثار ثائره، ثم جاءني رده عليها بعد شهرين تقريباً تبلغ صفحاته إحدى وثمانين صفحة. وعلى الرغم من مخاطبتي له في تلك الرسالة بعبارات محترمة وبأسلوب علمي نزيه، فإن الأستاذ أبى إلا أن يخاطبني في جميع ردوده بتكبر وعناد واستهزاء، ولسان حاله يقول:

أبت شفتاي اليوم إلا تكلما بسوء فما أدري لمن أنا قائله

بما أن هذه الردود التي رددت بها عليه قبل سبع عشرة سنة تحمل فوائد علمية جمة تتصل بتصحيح مفاهيم مغلوطة لدى كثير من الباحثين حول منهج المحدثين النقاد في تصحيح الأحاديث وتعليلها، وحلولاً منهجية لكثير من الشبهات التي يتخبط فيها كثير من الدارسين اليوم في مجال الحديث وعلومه، وما كان الأستاذ وكتابه (بين الإمامين) إلا أنموذجاً واضحاً لذلك، إلى جانب إلحاح بعض أصدقائي علي، فإني أقدم إلى قرائي الأعزاء ذلك التعقيب، بعد إجراء تغيير في أسلوبه، وترتيب جديد لمواضيع الحوار، وحذف كثير من الجزئيات الفرعية التي تتصل بأسلوب الطرفين في المناقشة وسياق نصوصهما، والتي لا طائل في ذكرها، ذاكرا مزيدا من الأدلة التي تفند دعاوى الأستاذ التي يطلقها في كتابه كرا وفرا، وتدحض شبهاته التي استغلها للإساءة إلى سمعتي بين طلبة العلم وأهله، وإيذائي بأنواع من السب والشتم والتهم والطعن في النية.

إن أنا كافيت من أساء فقد صرت إلى مثل سوء ما فعلا
إن معالي الأمور تسمى لمن يصبر عند المكروه إن نزلا
ذو الحلم في جنة ترد سهام الجهل عنه إن جاهل جهلا

أما موضوع الحوار، فهو ما أخرجه الإمام مسلم في أواخر باب فضل الصلاة في المسجد النبوي من حديث ابن عمر، بعد أن صدر هذا الباب

---

(١) أصل هذا الكتاب رسالته للماجستير تقدم بها إلى جامعة الملك عبدالعزيز، فرع مكة المكرمة.

بحديث أبي هريرة الذي لم يختلف في تصحيحه أحد من النقاد، واتفق مسلم مع البخاري في الاعتماد عليه.

وهذا الحديث الذي رُوي عن ابن عمر قد أعله الإمام البخاري والنسائي والدارقطني. وحين قام الأستاذ بدراسته وتخريجه ضمن موضوع رسالته للماجستير لم يكن مدركاً علة هذا الحديث التي من أجلها أعلوه، حتى إنه لم ينتبه إلى دقة الإمام مسلم في بيانه لها من خلال ذكر الروايات المختلفة على نافع في أواخر الباب. وبالتالي ذهب إلى القول بصحتها، مع وجود انقطاع في الرواية الأخيرة، لا لأنه اكتشف ما لم يستطع اكتشافه أمثال البخاري والنسائي والدارقطني من عباقرة النقد وأساطين الحديث في عصورهم الذهبية، وإنما بناء على أن الحديث روي في صحيح مسلم، وأن رواته أئمة ثقات، ولم يستطع الأستاذ حتى الآن أن يضيف إلى ذلك شيئاً جديداً من العلم ولا دليلاً مقبولاً من الأدلة.

لما وقف الأستاذ على ما شرحت له من الحقائق التي تكمن في حديث ابن عمر، وأن الإمام مسلماً لم يورده في صحيحه من أجل اعتماده ولا تصحيحه، وإنما لبيان الاختلاف فيه، صعق بأخطائه العلمية التي وقعت منه حين صحح تلك الروايات مخالفاً لأولئك النقاد، وقد كان يتخيل أن نتائج بحثه ودراسته في كتابه (بين الإمامين) إبداع نادر في مجال الأبحاث العلمية الأكاديمية[1].

بما أن الدكتور ربيع الذي كان رئيس قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة آنذاك لم يعجبه ذلك مني، ولم يكن مستعدا لتصحيح أخطائه العلمية، ربما لأني طالب غريب عن البلد أصغر منه يدرس في عقر داره، أخذ يقلب الحقائق رأسا على عقب؛ فاتهمني مباشرة ـ وكان ذلك سهلا عليه ـ بأني ضعفت من صحيح مسلم حديثين، وضيعت جزءاً من

---

(١) يقول الأستاذ: «وأستغفر الله لقد ألجأتني أن أقول إن كتاب (بين الإمامين) قد حظي بالتقدير والاحترام في الأوساط العلمية، مع أني ما كنت أنتظر من أحد ذلك، وإنما أنتظر ما ينتظره كل مسلم..» (ص: ١٥٩ منهج مسلم)

السنة[1]. وكانت مهارته في توهيم القارئ بصواب ما يدعيه لافتة للانتباه، ثم استخدم لسانه وقلمه للإساءة إليّ، ولم يكتف بذلك، بل أرسل بخفية رسالة مغرضة[2] إلى مدير جامعة أم القرى يتهمني فيها بالانحراف ثقافيا وعقديا، حاثا له على فصلي من الجامعة، لكن الله تعالى حفظني من شرور ذلك الصنيع الذي يذكرنا بحديث النبي ﷺ:

«أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر»[3].

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها ولكن أخلاق الرجال تضيق

لقد حاول الدكتور ربيع في كتابه (التنكيل) المليء بظلمات الأكاذيب والأباطيل، أن ينكر اتفاق النقاد على تضعيف حديث ابن عمر، بعد أن اعترف به في كتابه (بين الإمامين)، لكي يتهمني بتضعيف حديث رواه مسلم في صحيحه. لكنه بعد دراسته لنصوصهم الواردة بهذا الصدد لم يستطع إنكار ذلك، بل اضطرب في النتيجة بين الأقوال الثلاثة؛

١ - حججهم ضعيفة.

٢ - بل عرضت لهم شبهات[4]

---

(١) كان الأستاذ يحاول أن يوهم القارئ في جميع حواراته أنني أضعف حديثاً رواه مسلم في صحيحه بأقوى الطرق وأصحها، وأنني أنتهج فيه منهجاً جديداً يؤدي إلى تضعيف كل ما أورده مسلم في آخر الباب من الأحاديث والروايات.
أقول: إن الذين أعلوا ذلك الحديث هم هؤلاء الأئمة: البخاري والنسائي والدارقطني، وقد صرح بذلك الأستاذ نفسه قبل الحوار في كتابه (بين الإمامين، ص: ٣٤٦، وص: ٣٤٣ الطبعة الهندية)، وبعد الحوار أصبح الذي ضعفه هو هذا العبد الضعيف.

(٢) سيأتي ذكر محتوى هذه الرسالة - إن شاء الله تعالى - في الحقيقة الثالثة.

(٣) صحيح مسلم في الإيمان، باب بيان خصال المنافق ٩٨/١ (شرح النووي).

(٤) يعني للبخاري، ثم للنسائي، ثم للدارقطني، ثم للقاضي عياض حول موضوع واحد من صلب تخصصاتهم، واستمرت الشبهات عبر تلك القرون الطويلة، ولم يكتشف ذلك إلا الأستاذ!!. ولو وقعت الشبهة لأحدهم لكان معقولاً، لكن وقوعها للجميع، ثم تستمر لهذه الحقبة الطويلة!! وهذا مستحيل عرفاً.

٣ ـ غير أنهم لم يستوفوا الحيثيات!

أمور يضحك السفهاء منها ويبكي من عواقبها اللبيب

إن كان الأستاذ يرى أن حججهم ضعيفة، أو أن بعضهم لم يستوف حيثيات التضعيف، أو عرضت لهم شبهات، فهذا لا يعني بالضرورة أن القول برأيهم حرام على غيره لا سيما من يرى حججهم مقنعة وقوية.

إذن لماذا هذا التهويل والتهويش والتفسيق والتبديع، والتحركات السرية لممارسة ضغوط على مدير جامعة أم القرى لأن أفصل منها؟!

وهل هذا الفعل من خصال الإسلام؟!

وهل هذا السلوك من السلفية ومن أخلاق السلف؟!

وهل علينا أن ننتظر في قبول ذلك من نقاد الحديث؛ أمثال البخاري والدارقطني والنسائي، أن يأذن لنا الأستاذ بذلك؟!

وهل يميل إلى مذهب الإرجاء الذي يتمثل في أن الإيمان لا يضره الكذب والفسق؟! ومن الفسق سباب المسلم وإيذاؤه وإرهابه.

قال زبيد: سألت أبا وائل عن المرجئة، فقال: حدثني عبدالله أن النبي ﷺ قال: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[(١)].

إن اهتمامه البالغ بجانب التبديع والتجريح في نية الخصم والتشكيك في إخلاصه، وصرفه من أجل ذلك مساحة كبيرة من جميع فصول الكتاب، يعد من أكبر حيله التي مارسها في هذا الحوار، ليخفي على القراء أباطيله وأخطاءه العلمية، ويبرر له ما يصدر منه من سب وشتم وإيذاء في حق خصمه، بعد أن اعتبره من أهل الأهواء، دون أن يعرف عنه شيئاً من سلوكه وعقيدته، ويضفي على ذلك التصرف المذموم الشرعية الدينية!

الواقع أني لم أكن سوى مؤيد للأئمة النقاد في تعليلهم لحديث ابن

---

(١) البخاري كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله ٢٧/١.

عمر، في ضوء الأدلة والقرائن التي شرحتها له سابقاً في الأوراق التي أرسلتها إليه في بداية الحوار. وفي حال ما إذا لم تتبين لي الأدلة كان ينبغي عليّ أن أسلم للنقاد ما صدر عنهم من الأحكام في مجال التصحيح والتعليل، باعتبارهم أهل تخصص وملكة في هذا الشأن، لا لكونهم معصومين من الخطأ.

قال الحافظ ابن كثير:

«أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصفوا بالإنصاف والديانة، والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً، أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم»[1].

وقال السخاوي:

«. فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح» اهـ[2]

والنقاد إذ أعلوا حديث ابن عمر في فضل الصلاة في المسجد النبوي، فإنهم لم يضيعوا جزءا من السنة، بل قاموا بتدقيق الرواية غاية التدقيق لكي لا ينسب شيء إلى غير مصدره، ضمن دفاعهم عن السنة، وذبهم عنها أوهام من يهم فيها أو افتراءات من يفتري على النبي ﷺ. جزاهم الله عنا خير الجزاء[3].

---

(١) اختصار علوم الحديث ص: ٧٩.

(٢) فتح المغيث ٢٣٧/١.

(٣) في يوم من الأيام بعد أن أرسلت إليه الأوراق التي تضمنت تصحيح أخطائه العلمية، رأيت في المنام أني كنت واقفا تحت ظل شجرة كبيرة كثيفة الغصون والأوراق، وارفة الظلال، إذ فوجئت بأحجار كبيرة الحجم تقذف نحوي، بدون انقطاع، من وراء جبل

ولله الحمد، لم يمسني شيء من أذى الأستاذ، بفضل الله تعالى، بل نال جهدي في سبيل إحياء منهج المحدثين النقاد ـ بتوفيقه تعالى ـ صدى كبيراً لدى طلاب العلم وأهله من الباحثين والمتخصصين في الحديث وعلومه، وهم كثر ـ ولله الحمد ـ في الأقطار الإسلامية، لا سيما في بلده الذي حاول أن يستأصلني منه بدون رحمة أو شفقة.

ولرب نازلة يضيق لها الفتى ذرعا وعند الله منها مخرج
ضاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت وكنت أظنها لا تفرج

جزى الله تعالى الأستاذ الدكتور راشد الراجح، مدير جامعة أم القرى سابقاً، والأستاذ الدكتور صالح بن حميد، عميد كلية الشريعة بالجامعة سابقاً، والأستاذ الدكتور عبدالعال أحمد عبدالعال المشرف على رسالتي للدكتوراه، خير الجزاء على لطفهم وحسن معالجتهم لما لَفَّقَه الأستاذ علي من التهم، مع كوني طالباً غريباً يدرس في بلدهم، وجعل الله تعالى ذلك في ميزان حسناتهم التي يسرون بها يوم القيامة.

سترى عظم نعمة الله علي، وحكمة مسؤولي الجامعة في معالجة تلك القضية بمنتهى الإنصاف والعدل، حين تطلع على محتوى الرسالة التي

= يحيطني عن بعد، ولا أرى الشخص الذي يقذفها علي لكونه متخفيا وراء الجبل، لكن كلما يأتي حجر كنت أتحول من مكان إلى مكان متسع، ولم يرهبني حجم الأحجار لكونها تقع بعيداً عن موقعي دون أن يمسني شيء منها.

ومضت الأيام إلى أن جاءني رد الشيخ ربيع صباح يوم العيد، فإذا به يقذفني من وراء الجبال بتهم تشبه تلك الأحجار التي رأيتها في المنام، ولما قاومتها بفضل من الله تعالى، في ظلال جامعة أم القرى علمت أن هذا تأويل تلك الرؤيا.

وقد أخبرني غير واحد من الإخوة الذين كنت أثق بهم أن هذا هو ديدن هذا الأستاذ تجاه من خالفه حتى في الأمور العلمية، وأنه كلما كان مخالفه ضعيفاً ازدادت شوكته وقسوته عليه، ولا يترك أحداً حتى ولو كان أكبر منه سناً وعلماً، ثم يزعم أن ذلك في سبيل الله! وحاله مع كثير من العلماء وطلاب العلم غير خاف.

أرسلها الأستاذ ربيع إلى إدارة الجامعة، وأسلوبه النادر في التحريض والتضليل وتمويه الأباطيل.

إن كان الرجل قد يعذر في ذلك لكونه شديد الغضب[1] والانفعال، مع غيرته الشديدة على الدعوة السلفية، فإنه من المؤسف جدا أنه قد تدرب على هذا السلوك الغوغائي، على يده بعض المساكين من ضعفاء النفوس من بعض الأقطار الإسلامية، يركزون على تزكية أنفسهم وأعمالهم بالدعاوى التي تكون في كثير من الأحيان فارغة، وإيذاء من خالفهم حتى في المجال العلمي، أكثر من حرصهم على شرح الموضوع وتوضيحه وإفهامه للقراء، بأسلوب علمي هادئ، والله أعلم بما تنطوي عليه قلوبهم من النيات، والله حسيبهم.

نسأل الله تعالى للأمة الإسلامية العافية والسلامة.

وعلى الرغم من فداحة مواقف هذا النوع من الناس، وشدة وقعة أساليبهم في النفوس فإنه لا يسعني إلاّ أن أتأدب بآداب القرآن العظيمة وأقول: ربنا لا تجعل في قلوبنا غِلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم.

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور قد قام بطبع كتابين بعد ذلك الرد الذي تحدثت عنه آنفا، يتضمن كل منهما مواضيع هذا الحوار، وهما: «منهج مسلم في صحيحه ورد شبهات حوله»، و«التنكيل لما في توضيح المليباري من الأباطيل».[2] وليس فيهما شيء جديد من حيث العلم ولا من حيث المنهج، وإنما تطور مدهش في الأخطاء والأوهام، وأساليب السب والشتم وإطلاق الدعاوى والطعن في السلوك والعقيدة والنية، وكما جاء في المثل: «قد ركب السيل الدرج».

---

(١) قال الشاعر:

ولم أر في الأعداء حين اختبرتهم عدوا لعقل المرء أعدى من الغضب

(٢) العنوان الثاني مأخوذ من الشيخ عبدالرحمن المعلمي الذي عنون كتابه القيم بـ: «التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، ولذا أسميت القسم الثاني من هذا الكتاب بـ: **«الأنوار الكاشفة لما في تنكيل الدكتور ربيع من التضليل والمجازفة»**.

إن كان من طبيعة الإنسان أن يخطئ ويصيب فإن حرصه على معرفة خطئه، ثم الرجوع إلى الحق، أيا كان مصدره، دون تردد، أو فعل الجميل لمن ينبهه بذلك حتى وإن لم يكن محقاً في الواقع، من أعظم ما يرفع من شأنه وقدره لدى أهل العلم جميعا، بل يعد ذلك من شيم الصالحين.

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾[١]

وأما الإصرار على الخطأ، مُؤَوِّلاً ومُمَوِّهاً أمام القراء بأنه إبداع في مجال البحث، ودفاع عن السنة النبوية ومصادرها، ثم الإساءة إلى من أسدى إليه النصيحة، فذلك من السلوك السيء الذي يجب على الإنسان المسلم أن يتجنبه قدر المستطاع.

إذا نصحت لذي عجب لترشده فلم يطعك، فلا تنصح له أبدا
فإن ذا العجب سيعطيك طاعته ولا يجيب إلى إرشاده أحدا

وبما أنني شرحت في كتابي (عبقرية الإمام مسلم في ترتيب مسنده الصحيح) ما يتعلق بالترتيب في ضوء الأمثلة التطبيقية، ولم يثبت الأستاذ في (كتابه التنكيل) المليء بظلمات الأكاذيب والأباطيل، خلاف ذلك بالحجج، فإن بيان العلة في صحيح مسلم ودحض شبهات حوله سيشكل أهم محاور القسم الأول من هذا الكتاب، الذي هو بعنوان: (**ما هكذا تورد يا سعد الإبل**)، كما سنخصص ـ إن شاء الله تعالى ـ القسم الثاني للتعقيب على تنكيل الأستاذ، بعنوان: (**الأنوار الكاشفة لما في تنكيل الدكتور ربيع من التضليل والمجازفة**)[٢].

---

(١) سورة فصلت.

(٢) لقد كنت من أكثر الناس حرصاً على معرفة الجديد منه، لكنه خيب آمالي؛ فإذا في تنكيله ينهج منهج الاحتمالات، ويتخبط فيه أكثر، وينشغل بالشغب وذر الرماد في عيون الناس، وينتهي في مباحثه أو فصوله إلى السؤال: «فما المانع؟!!». هذا ويمكن=

وفيما يأتي عرض لأهم محاور القسم الأول، وهي:

المحور الأول: تحديد موضع النزاع، ومغالطات الأستاذ حوله.

والمحور الثاني: تحقيق نسخة صحيح مسلم فيما يخص حديث ميمونة في فضل الصلاة في المسجد النبوي.

والمحور الثالث: حديث عبيدالله بن عمر وموسى الجهني عن نافع عن ابن عمر في فضل الصلاة في المسجد النبوي، ونصوص البخاري والنسائي والدارقطني والقاضي عياض في إعلاله.

والمحور الرابع: حديث معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في فضل الصلاة في المسجد النبوي، وقول الدارقطني فيه «ليس بمحفوظ عن أيوب».

والمحور الخامس: الروايات التي تبدو موافقة لحديث عبيدالله، ومدى تقوية بعضها لبعض.

هذه القضايا العلمية جديرة بالدراسة لكونها تشكل نماذج واضحة للتباين المنهجي بين كثير من الباحثين المعاصرين وبين نقاد الحديث القدامى في التصحيح والتعليل، والجرح والتعديل، كما أنها تصحح مفاهيم مغلوطة حول مصطلحات علوم الحديث ـ إن شاء الله تعالى ـ.

أود أن أقول للقارئ الكريم إنني أوظف أخطاء الأستاذ وأوهامه وشبهاته لإفهام طلبة العلم قواعد علوم الحديث، وأسباب تلك الأخطاء والشبهات، وآثارها في الدراسة والتعامل مع نصوص النقاد، وإقناعهم بضرورة احترام منهجهم في التصحيح والتضعيف والترجيح. ولا أريد أن أستغل تلك الأخطاء والأوهام للتقليل من شأن الأستاذ، والطعن في شخصيته، بل أشكره على تسهيل مهمة إفهام طلبة العلم تلك المسائل من

= أن يقول الإنسان بالاحتمال أو أن يسأل «ما المانع» دون أن يتعب نفسه بالدراسة والبحث والشغب! يقول الحافظ ابن حجر: «والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن». (فتح الباري ٤٥/١).

خلال أخطائه، ولولا أخطاؤه ما أتيحت لي هذه الفرصة لتحديد الشبهات، ومكامنها، ومعالجتها.

عداتي لهم فضلٌ عليَّ ومِنَّةٌ فلا أَبعد الرحمن عني الأعادي
هُمْ بحثوا عن ذَلَّتي فاجتنبتها وَهُمْ نافسوني فَاكتسبتُ المعاليَ

قبل أن أنهي هذه المقدمة أود أن ألفت انتباه القارئ إلى بعض الحقائق العلمية التي ينبغي للقارىء أن يعرفها قبل الحوار.

الحقيقة الأولى:

إن منهج المحدثين النقاد في نقد الأحاديث موحد عموماً، وذلك لاعتماد كل منهم أساساً على مدى استحضار خلفيته العلمية الحديثية والفقهية، ومن كان قد استوفى من هذه الخلفية العلمية ما يتصل بالحديث الذي يقوم بنقده لا يختلف بعضهم عن بعض في الحكم، بل يكون بينهم اتفاق، على الرغم من اختلاف عصورهم وبلدانهم، بخلاف ما نراه في المجال الفقهي من الاختلاف حسب اختلاف المدارس الفقهية التي تعول كل منها على أصولها وقواعدها الخاصة بالاستنباط، وطريقة تطبيقها.

نعم، قد يختلف المحدثون النقاد في بعض الأحاديث تصحيحا وتعليلا، وذلك حسب استيفائهم ما يتصل بها من الحيثيات والخلفيات. لكن، لا يعني هذا بالضرورة اختلاف منهجهم في النقد عموماً، بل يظل هذا الاختلاف العملي طَبَعِيَاً. لذا، نجدهم في الغالب يتفقون على الحكم، على اختلاف عصورهم وأوطانهم، وإن كانت عباراتهم في ذلك مختلفة ومتفاوتة بسبب تركيزهم على بيان حكم الحديث، أو الإشارة إلى تصحيحه أو تعليله، أكثر من التفصيل في حيثيات الحكم، والتدقيق في التعبير عنها[1].

---

(١) هذه المسألة المتصلة باهتمام النقاد ببيان الحكم أكثر من التركيز على دقة التعبير عن حيثياته مما ينبغي إبرازه للباحثين المجدين، وقد مررنا في السنوات الماضية أثناء البحث والتتبع بأمثلة كثيرة لذلك. أقول هذا لئلا يثير بعضهم إشكالاً بأن النقاد مختلفون في التعليل أو مضطربون في حيثيات الحكم قصد التهرب من قبول ذلك، كما ستجدون ذلك في بعض المناقشات في كتب التخريج، وكذلك في هذا الحوار.

أشير هنا على سبيل المثال إلى مسألة التفرد أو مسألة زيادة الثقة؛ فمن استبان سبب ذلك التفرد أو الزيادة في ضوء ما استوعبه من الخلفيات العلمية حول ذلك الحديث الذي وقع التفرد في روايته، أو حول الزيادة التي زادها أحد رواته دون الآخرين، حكم بما يقتضيه ذلك السبب، لكن قد يستحضر بعضهم السبب، ولا يستحضره الآخرون، وبالتالي يعل بعضهم ما صححه غيره من الحديث الغريب أو زيادة الثقة قائلاً بأن زيادة الثقة مقبولة أو إن الراوي ثقة أو غير ذلك[1].

وهذا لا يعني أبداً أنهم مختلفون في منهج التصحيح والتعليل فيما يخص زيادة الثقة، أو فيما تفرد به، وإنما اختلفوا في الحكم بسبب تفاوتهم في استيفاء المعلومات الضرورية حول ملابسات رواية ذلك الحديث، كما لا يعني أنهم مختلفون في قبول الزيادة والتفرد منهجاً.

وأما دراسات المعاصرين وتحقيقاتهم، فإذا أمعنت النظر في طريقة دراستهم للأحاديث وجدت أكثرهم يتخبطون في فهم نصوص النقاد ومصطلحاتهم في النقد، بل يفهمون منها شيئاً لم يكن مقصودهم أصلاً، لا سيما مصطلح (هذا حديث تفرد به فلان)، أو (لا يعرف إلا من هذا الوجه)، ثم يردونه عليهم بقولهم: (كلا، وجدت له متابعات وشواهد، ويرتقي بها الحديث إلى الصحة أو الحسن).

بل، نجد بعض المعاصرين المتخصصين في الحديث يعترض على الأئمة النقدة في نقدهم، ويقول بجرأة: (هذا خطأ منهم)، أو (هذا وهم منهم)، أو (لا نسلم لهم هذا)، أو(ما هكذا تعل الأحاديث يا ابن المديني؟!) أو (لو درس أبو حاتم وغيره من الأئمة حتى البخاري لما تجاوزوا النتائج التي وصلت إليها) أو (لم يتقن الدارقطني عرض المسألة، غفر الله له ورحمه، ولكل جواد كبوة) ونحو ذلك، ثم يستخدم ضد من يناقشه بأدب واحترام سلاحا رخيصا، وهو اتهامهم بأنهم يقدسون السلف ويغالون في احترامهم وحبهم.

---

(١) انظر كتاب زيادة الثقة في كتب المصطلح للمؤلف.

أمور يضحك السفهاء منها ويبكي من عواقبها اللبيب

ولا شك أن هذا كله لسبب إهمالهم دراسة منهج المحدثين في النقد دراسة صحيحة، ولتحكيمهم العقل عند الحكم على الأحاديث، وإحسانهم الظن برواة الحديث.

يقول عبدالرحمن بن مهدي:

«خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث»(١)

ويقول الحافظ ابن حجر:

«والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن»(٢).

انطلاقاً من هذا الواقع المؤلم، فإن بلورة هذا المنهج العلمي ـ شرحاً وتوضيحاً وتطبيقاً ـ أمر يجب على علماء الحديث؛ كل حسب قدرته ودقته واستيعابه، حفاظاً على تراثنا العلمي الذي تمخضت عنه جهود علمائنا السابقين في الدفاع عن السنة النبوية الشريفة في جميع مراحلها التاريخية.

الحقيقة الثانية:

مسألة الترجيح بين الروايات، والنظر في أصحها تعد من أهم المسائل التي تخبط فيها الأستاذ في هذا الحوار، ولم ينتبه إلى منهج المحدثين النقاد في ذلك، ولم يميز بين دقة منهجهم وبين منهج الآخرين؛ إذ كان يرجح الرواية أو الحديث بمجرد كون الراوي أوثق أو ثقة، ويقدمها على رواية غيره من صدوق أو صدوق يخطئ، معتمداً في ذلك على ما ذكره الحافظ ابن حجر في التقريب من مراتب الرواة، ثم يزعم أن ذلك هو منهج الإمام مسلم وغيره من المحدثين.

هذه غلطة كبرى تشكل نقطة تباين واضح بين عمل الأستاذ وبين منهج

---

(١) نقله العقيلي في كتاب الضعفاء ٩/١.

(٢) فتح الباري ٤٥/١.

المحدثين النقاد، ومنهم الإمام مسلم؛ إذ كانوا يرجحون من الروايات ما هي أسلم من العيوب وأنقى ويقدمونها على غيرها، بغض النظر عن مرتبة الرواي وظاهر السند، فقد يكون الراوي أوثق الناس، أو ثقة أو صدوقاً أو ضعيفاً[1].

لذا، فإن القول في تعريف الشاذ إنه مخالفة الثقة لمن هو أولى بحفظ ذلك الحديث الذي وقع فيه الخلاف يكون أدق من القول بأنه مخالفة الثقة لمن هو أوثق، إذ الثاني فيه تضييق لمفهوم الشاذ بسبب ربطه بالأوثق. وإن كان الأوثق يقدم على الثقة عند المقارنة بين الرواة، فإنه ليس من الضرورة أن يقدم ما رواه على غيره دائما؛ حيث ينبغي النظر في مدى استيفائه شروط الصحيح، كالاتصال والخلو من الشذوذ والعلة. لذا، تكون المقارنة بين الرواة أمراً، والمقارنة بين الروايات أمراً آخر، بينهما فرق شاسع لا تلازم بينهما. والخلط بينهما هو سبب انزلاق الأستاذ في مجال الترجيح بين الأحاديث.

ومن المؤسف أن الدكتور ربيع لم يشعر بذلك، ولا بخطورته، بل كان يغتر بعمله حتى بلغ به الغرور إلى التجرئ على أن يتهمني بالضلال والإفك والتلاعب والمروق حين شرحت له سبب تقديم مسلم حديثاً على حديث، أو رواية على رواية حسب الأصحية وبخلاف ما تقتضيه أحوال الرواة؛ إذ يكون في سند الحديث الأول ثقة تكلموا فيه، وفي سند الحديث الثاني ثقة متفق عليه.

ولا شك أن مسألة الترجيح بين الروايات تكتسي أهمية كبرى عند المحدثين، لا تقل عن أهمية التصحيح والتضعيف والتحسين، نظرا لكونها تشكل المرجعية لحل كثير من الاختلافات في المسائل الفقهية والعقدية والسلوكية.

لذا، أحببت أن أركز في هذه المقدمة على إبراز مسألة المقارنة بين

---

(١) هذه المسألة شرحناها بشيء من التفصيل في أماكن مختلفة في القسم الثاني من هذا الكتاب.

الروايات وترجيح ما هو أسلم من العيوب وأنقى، وبيان منهج المحدثين النقاد في ذلك. وقد تناثر الكلام حوله في أثناء الحوار وحسب المناسبة، لكني أجمعه هنا بشيء من التفصيل.

إن الصحيح له شروط: عدالة الراوي واتصال السند وسلامة الحديث من شذوذ وعلة. فحين نرجح بين الروايات الصحيحة التي توافرت فيها هذه الشروط عموماً على اختلاف المستويات، ينبغي أن نبحث عن الرواية التي استوفتها بأكمل وجه وأوضح صورة. ويمكن معرفة ذلك من خلال القرائن بالإضافة إلى جوانب أخرى علمية يظنها بعضهم من الكماليات، لكن أثرها بارز في جعل الحديث أسلم من العيوب وأنقى. وهي على سبيل المثال: علو الإسناد، وشهرة الرواية بين الثقات وتسلسلها، وجودة متونها وغير ذلك.

فالحديث الصحيح العالي المسلسل المشهور بين الثقات مع جودة متنه يكون في القمة من الصحة، لكونه أسلم من العيوب، وليس لكون راويه أوثق. وبقدر ما يستوفي الحديث أو الرواية من هذه الجوانب العلمية يتم ترجيحها وتقديمها على غيرها.

إن مسألة المقارنة والترجيح تتوقف على الحفظ والفهم والمعرفة. فمن جعل الحديث أصح بناء على مجرد كون راويه أوثق فإنه يكون قد ضيق واسعا، وخرج من مقتضى تعريف الصحيح، بل انحرف عن منهج القوم انحرافا واضحا.

إن الإمام مسلماً بين ذلك في مقدمته بقوله:

«فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقعَ في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم

على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، . فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم. . .» اهـ.

من أمعن النظر في سياق هذا النص وتدبر كلماته تيقن التزام مسلم نوعين من الترتيب، هما:

١ ـ الترتيب بين الأخبار الصحيحة التي نقلها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما رووه؛ إذ قال: «نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها». وهذا القول مقيد بالقسم الأول من الرواة، ويتمثل هذا الترتيب في تقديم الأصح فالأصح.

٢ ـ والترتيب بين الأخبار الصحيحة التي نقلها أهل الاستقامة وبين الأخبار التي نقلها أهل الدرجة الثانية؛ لأنه قال: «فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان». وفي هذا الترتيب تقدم رواية الثقة على رواية الضعيف.

فالإمام مسلم، إذ يجمع بين الروايات الصحيحة التي رواها أهل القسم الأول من الرواة في موطن أو باب أو موضوع، يقدم أسلمها من العيوب من غيرها وأنقى. يعني بذلك أنه يقدم الأصح فالأصح. هذا هو الأغلب. كما أنه يرتب بين رواية الثقات وبين رواية الضعفاء التي قد يذكرها مسلم متابعة أو شاهدا بتقديم الأولى على الثانية[1]

---

(١) على هذا يحمل قول ابن الصلاح: «وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبع ذلك بإسناد آخر ـ أو أسانيد ـ فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة».
وكذا ما نسبه الدكتور ربيع إلى الحاكم أنه جعل الترتيب في صحيح مسلم بتقديم أهل الطبقة الأولى على أهل الطبقة الثانية. انظر الصفحات: ١٠٩، ١١٥، ١١٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٨٩ من كتاب المدخل إلى الصحيح بتحقيق الدكتور ربيع. والغريب أن المعروف عن الحاكم أنه يرى أن الإمام مسلماً لم يخرج في صحيحه لأهل الطبقة الثانية!.

وإلا، فما معنى التقديم في قوله: «إنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي ينقلها أهل استقامة في الحديث؟! ولم يقل: نذكر الأخبار.

وأين يقدم إذن؟!

وعلى ماذا يقدم؟!

وهل يعتبر مجرد الذكر تقديما؟!

إن الناظر في كلام الإمام مسلم يلمح هذا النوع من الترتيب بجلاء[1].

وأما قول الإمام مسلم: «من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا» فلم يكن إلا قيداً أغلبياً، إذ الحديث أو الرواية لا تكون أسلم من العيوب بمجرد كون راويها ثقة أو أوثق. ذلك لأنه إذا روى الأوثق حديثاً كان أكثر سلامة من عيب واحد فقط، وهو ضعف الراوي، لكن قال مسلم هنا بلفظ الجمع ليشمل الانقطاع والشذوذ والعلة وضعف الراوي.

---

(١) اعترض علي بعض الإخوة بقوله: «لم يفهم أحد من العلماء السابقين أن وسيلة مسلم في بيان العلل في صحيحه هي التقديم والتأخير، وهذا المسلك هو الذي أشار إليه من ذكرنا قوله!» (وهو حمزة المليباري).
ثم أخذ هذا الأخ يحلل مضمون الفقرة بقوله:
«إن منشأ الخطأ الواقع في الفكرة السابقة هو عدم فهم لقول مسلم في أهل الطبقة الأولى: (فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم..) فظن من نقلنا قوله أنه يتوخى تقديم الأخبار في أوائل الأبواب ثم يعرج على ذكر **الأخبار المعللة ساكتاً عنها!!** وكأنه من أهل الباطن..». اهـ من كتاب «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث» للشيخ مشهور ص: ٤٥٦/١.
أقول: إن صاحب هذا التعليق لم يبين للقارئ مقصود الإمام مسلم من التقديم، وأين يقدم، وعلى ماذا يقدم، وكيف يتحقق التقديم، وهل هو مجرد الذكر.
أهكذا ينتقد الباحث كلام الآخرين؟! إذا أنكر شيئاً فعليه أن يبين الصواب.
ثم إن قوله: «إن وسيلة بيان العلل بهذا الترتيب» من أين له؟! ومن قال ذلك؟!.
كل ذلك سطره الأخ الفاضل تقليداً للشيخ ربيع دون تأمل وتدبر لما كتبه في كتابه (منهج مسلم).

إذن، لا بد من النظر في مدى سلامة الحديث من احتمال الانقطاع والشذوذ والعلة حتى يتبين للناقد أنه أسلم من جميع هذه العيوب وليس مجرد تحقق سلامة منها، وإنما كونه أسلم منها وأبعد وأنقى.

وليس من الصعب أن نفهم من نص الإمام مسلم أن التقديم الذي يريده في صحيحه إنما هو عند جمعه لروايات القسم الأول أو لأحاديثهم في موضوع واحد أو باب واحد، وأن هذا التقديم ليس فقط بترجيح حديث الأوثق على من هو دونه، بغض النظر عن شروط أخرى أو جوانب علمية أخرى من شأنها أن تجعل الحديث أكثر بعدا عن العيوب من غيره؛ إذ لم يقل مسلم إنه يتوخى أن يقدم أخبار الثقات، بل قال: «نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى». بذلك يتبين أن معيار تقديم حديث على حديث عند الإمام مسلم هو أن يكون أسلم من العيوب وأنقى.

ومن تدبر أسلوب المحدثين النقاد في الترجيح وجدهم لم يتقيدوا بأحوال الرواة ومراتبهم، بل وجدهم يرجحون حسب ما يستكمل الحديث من خصائص الإسناد والمتن ما يجعله أسلم من العيوب وأنقى. ومن هذه الخصائص ما يرجع إلى حال الراوي، ومنها ما يرجع إلى تركيبة الإسناد؛ كالعلو والتسلسل، ومنها ما يرجع إلى شهرة الرواية، ومنها ما يرجع إلى طبيعة المتون؛ كأن يكون أتم وأكمل وأبعد عن الغموض والاختلاف.

أما الترجيح بين الرواية الصحيحة والرواية الضعيفة فلا إشكال لأحد في تقديم الصحيحة وترجيحها. لكن إذا وقع خلل في تصور الباحث حول مفهوم الصحيح والضعيف، واعتبر ما رواه الثقة صحيحاً وما رواه الضعيف ضعيفاً، ثم يرجح بناء على ذلك ما رواه الثقة على ما رواه الضعيف أو الصدوق، فإنه يكون بذلك بعيداً عن منهج المحدثين.

ومن المعلوم أنه لا يلزم من كون راوي الحديث ثقة أن يكون الحديث صحيحا، كما لا يعني ما رواه الضعيف ضعيفاً.

يقول الحافظ ابن حجر[١]: «لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروي به أصح من المتن المروي بالإسناد المرجوح، لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الأول، أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثاني دون الأول».

ويقول المعلمي[٢]: «أئمة الحديث قد يتبين لهم في حديث من رواية الثقة الثبت المتفق عليه أنه ضعيف، وفي حديث من رواية من هو ضعيف عندهم أنه صحيح، والواجب على من دونهم التسليم لهم».

وفيما يأتي ذكر نماذج من نصوص النقاد للبرهنة على أنهم في الترجيح يعتمدون على كون الحديث أكثر استيفاء لخصائص الإسناد والمتن دون إهمال أحوال الرواة ومراتبهم:

أولاً: كان مسلم يقدم من الأخبار الصحيحة ما هو أعلى من غيره حتى وإن كان في سنده راو ضعيف.

جاء في تدريب الراوي أن أبا زرعة أنكر على مسلم روايته عن أسباط بن نصر وقطن وأحمد بن عيسى المصري، فقال: إنما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منه بنزول، فأقتصر على ذلك. ولامه أيضاً على التخريج عن سويد، فقال: من أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة بعلو؟!![٣].

يعني بذلك أن الإمام مسلماً اختار حديث أسباط وقطن وأحمد بن عيسى وسويد مع كونهم ضعفاء على رواية الثقات لسبب علو رواية هؤلاء ونزول رواية أولئك. فالعلو يعده مسلم من معايير التقديم والترجيح.

---

(١) النكت ٢٤٧/١ ـ ٢٤٨.
(٢) التنكيل ٣٢/٢.
(٣) ٩٨/١.

ثانياً: كان مسلمٌ يقدم من الأخبار الصحيحة ما هو أسلم من العيوب من غيره. يقول مسلم في التمييز[١]:

«رواية بشير بن يسار أصح الروايتين».

وأعاده بقوله:

«وحديث بشير بن يسار في القسامة أقوى الأحاديث وأصحها». يعني من رواية أبي ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمن عن سهل بن أبي حثمة.

ثم رأينا الإمام مسلماً في صحيحه قد طبق ذلك؛ حين أورد حديث يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار، وصدر به الباب، ثم ذكر حديث سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار، وختم الباب بحديث أبي ليلى عن سهل بن حثمة الأنصاري[٢].

ومن أمعن النظر في هذه الروايات علم أن هذا الترتيب والتقديم والتأخير ليس بناء على مراتب الرواة وطبقاتهم التي لخصها الحافظ ابن حجر في التقريب، وإنما لكون الحديث أكثر سلامة من العيوب؛ كالشذوذ والعلة[٣]

---

(١) ص: ١٤٦.

(٢) كتاب القسامة والمحاربين..، باب القسامة ١٥١/١١ (شرح النووي).

(٣) قال الإمام مسلم في التمييز (ص: ١٤٤ ـ ١٤٦) عن حديث سعيد بن عبيد: «هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته، ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول الله ﷺ على جهته».
وقال أيضاً: بعد أن ساق جميع ما رواه مسلم هنا في صحيحه من الروايات عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار وغيرها:
«وليس في شيء من أخبارهم أن النبي ﷺ سألهم البينة، إلا ما ذكر سعيد بن عبيد في خبره، وترك سعيد القسامة في الخبر فلم يذكره، وتواطؤ هذه الأخبار التي ذكرناها بخلاف رواية سعيد يقتضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة».
وبعد أن رأينا قول الإمام مسلم نفسه يمكن القول بأنه أخر حديث سعيد بن عبيد لهذه العلة التي بينها. فروى من حديثه ما وافقه فيه غيره، أما حديث أبي ليلى الذي ختم به مسلم فقد صرح بـ «أن رواية بشير أصح الروايتين» يعني رواية بشير ورواية أبي ليلى.

والجدير بالذكر أن بشير بن يسار وأبا ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمن ثقتان.

ثالثاً: كان يقدم من الأخبار الصحيحة ما كان متنه أجود وأكمل. مثاله:

قول الإمام مسلم:

«حدثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا إسماعيل عن الشعبي عن مسروق قال: سألت عائشة: هل رأى محمد ﷺ ربه؟! فقالت: سبحان الله، لقد قف شعري لما قلت. وساق الحديث بقصته. وحديث داود أتم وأطول».

فقدم مسلم رواية داود عن الشعبي على رواية إسماعيل عن الشعبي لأن حديثه أتم وأطول(١).

والجدير بالذكر أنه أورد في هذا الباب قبل رواية الشعبي روايات أخرى. وهذا الذي ذكرته إنما هو فيما يخص الترتيب بين الروايات عن الشعبي.

ومنها قوله:

«وحدثنا عبيدالله بن عمر القواريري حدثنا أبو عوانة عن عبدالملك بن عمير بهذا الإسناد وحديث جرير أتم وأشبع»(٢).

لقد قدم مسلم حديث جرير عن عبدالملك بن عمير على حديث أبي عوانة عن عبدالملك بن عمير لكون متنه أتم وأشبع.

ومنها قوله:

«وحدثناه محمد بن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي إسحاق بهذا الإسناد غير أن حديث منصور أتم وأكثر»(٣)

---

(١) انظر باب معنى «قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾....» ١٦٠/١.
(٢) انظر باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ ١٩٢/١.
(٣) انظر باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه ٥٢٣/١

إذ قدم مسلم حديث منصور عن أبي إسحاق لكونه أتم من حديث شعبةِ عن أبي إسحاق. والجدير بالذكر أن هذا الترتيب بالنسبة إلى حديث أبي إسحاق.

ونحو ذلك في مواضع كثيرة من صحيح مسلم[1].

رابعا: كان يقدم من الأخبار الصحيحة ما هو أكثر شهرة من غيره. يقول النووي في حديث تتبعه الدارقطني:

(وذكر مسلم في الباب اختلاف طرق هذا الحديث، **فرواه أولاً من رواية الأكثرين** عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، **ثم رواه** عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى مولى آل جعدة عن أبي هريرة. ولهذه العلة لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية، ولا خرجه من طريقه، بل خرجه من طريق آخر، وعلى كل حال فالمتن صحيح لا مطعن فيه) اهـ بتصرف.

ويقول أيضاً في مواقيت الحج[2]:

«ذكر مسلم في الباب ثلاثة أحاديث، حديث ابن عباس أكملها، لأنه صرح فيه بنقله المواقيت الأربعة من رسول الله ﷺ، فلهذا ذكره مسلم في أول الباب، ثم حديث ابن عمر لأنه لم يحفظ ميقات أهل اليمن، بل بلغه بلاغا، ثم حديث جابر لأن أبا الزبير قال: أحسب جابراً رفعه، وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعا».

إن هذه النصوص واضحة بدلالتها على أن الإمام النووي يرى الإمام مسلماً يرتب الأحاديث حسب الخصائص الإسنادية والحديثية، إذ بين الترتيب، لكن ليس بتقديم رجال أهل الطبقة الأولى على الطبقة الثانية، وإنما بتقديم الحديث حسب الشهرة وجودة المتن.

---

(١) انظر القسم الثاني: **«الأنوار الكاشفة لما في تنكيل الدكتور ربيع من التضليل والمجازفة»**.

(٢) شرح النووي ٨١/٨، وفي الأمثلة التي درسناها في القسم الثاني: **(الأنوار الكاشفة)** تقديم ما هو أكثر شهرة من غيره.

أما في النص الأول فلشهرة رواية الأعمش عن أبي حازم، حين قال:

«**فرواه أولاً من رواية الأكثرين** عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، **ثم** رواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى مولى آل جعدة عن أبي هريرة».

وأما النص الثاني فأوضح سبب الترتيب أن متن الحديث الأول أكمل وأجود من الحديث الثاني؛ إذ تضمن ذكر المواقيت الأربعة، والحديث الثاني الذي أخره مسلم أنقص، إلى جانب كون جابر لم يجزم برفعه.

خامساً: قال المعلمي: «من عادة مسلم في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة، يقدم الأصح فالأصح، **فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمال أو خطأ فتبينه الرواية المقدمة**»[(١)]

سادساً: كان النقاد على المنهج نفسه في الترجيح؛ كانوا يرجحون الحديث لكونه أسلم من العيوب من غيره، فقد يكون الحديث الراجح من طريق راو قال فيه الحافظ ابن حجر ـ مثلاً ـ: صدوق يخطئ، والثاني من طريق راو قال فيه الحافظ ـ مثلاً ـ: ثقة.

ومن أمثلة ذلك ترجيح الإمام الدارقطني:

سئل الإمام عن حديث عثمان بن عفان عن عمر بن خطاب عن النبي ﷺ: «**إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً من قلبه فيموت على ذلك إلا حرم النار لا إله إلا الله**»، فقال:

«هو حديث يرويه قتادة واختلف عنه؛ فرواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم بن يسار عن حمران عن عثمان عن عمر. قال ذلك عبدالوهاب بن عطاء الخفاف عن سعيد.

وخالفه خالد بن الحارث عن سعيد؛ فرواه عنه عن قتادة عن حمران،

---

(١) الأنوار الكاشفة ص ٢٣٠.

وكذلك رواه أيوب أبو العلاء عن قتادة عن حمران، وحديث عبدالوهاب بن عطاء أحسنها إسنادا وأشبه بالصواب»[١].

وكان هذا الترجيح على حديث خالد بن الحارث وأيوب أبي العلاء.

وعبدالوهاب قال فيه الحافظ: صدوق، ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في العباس. يقال: دلسه عن ثور. وأما خالد بن الحارث بن عبيد بن سليم الهجيمي فثقة ثبت. ومع ذلك رجح الدارقطني رواية عبدالوهاب.

ومثال آخر من علل الدارقطني[٢].

روى موسى بن داود عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن أبي هريرة، وخالفه الوليد بن مسلم؛ فرواه عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، ولم يذكر «أبا هريرة».

قال الدارقطني: «قصر به الوليد، والصحيح عن أبي هريرة».

فرجح هنا رواية موسى بن داود على رواية الوليد، وموسى بن داود قال فيه الحافظ: صدوق فقيه زاهد له أوهام. وأما الوليد بن مسلم الدمشقي، فقال فيه الحافظ: ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية.

وكذلك الإمام الترمذي لم يكن معتمداً في الترجيح على أحوال الرواة فقط، انظر إلى قوله:

«حديث ابن عمر أصح وأحسن من حديث أبي هريرة»[٣]

وقد وافقه عمليا الإمام مسلم؛ حين قدم حديث ابن عمر على حديث أبي هريرة[٤].

والجدير بالذكر أن رواة حديث أبي هريرة ثقات كلهم، بينما في سند

---

(١) علل الدارقطني ٢ /٧.

(٢) علل الدارقطني ٢٦٢/٧.

(٣) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ٦/١.

(٤) صحيح مسلم ٣ /١٠٢ (شرح النووي).

حديث ابن عمر شريك، وهو متكلم فيه لسبب الاختلاط. وسبب هذا التقديم ـ فيما أرى، والله أعلم ـ هو شهرة رواية حديث ابن عمر، بينما حديث أبي هريرة صحيفة تفرد بروايتها عبدالرزاق عن معمر عن همام عنه به.

وقال الترمذي[1]:

«لا أعرف حديث تعجيل الزكاة من حديث إسرائيل عن الحجاج بن دينار إلا من هذا الوجه، وحديث إسماعيل بن زكريا عن الحجاج عندي أصح من حديث إسرائيل عن الحجاج بن دينار، وقد روي هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة عن النبي ﷺ مرسلاً».

فقدم الترمذي حديث إسماعيل على إسرائيل.

وإسماعيل قال فيه الحافظ: «صدوق يخطىء»، وقال في إسرائيل: «ثقة تكلم فيه بلا حجة».

وقال الترمذي[2] ـ بعد أن روى من طريق حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يعيش بن الوليد المخزومي عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء: «أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر فتوضأ». فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له. فقال: صدق. أنا صببت له الدفع ـ:

«وقد جود حسين المعلم هذا الحديث. وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب. وروى معمر هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير فأخطأ فيه فقال: عن يعيش بن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء، ولم يذكر فيه الأوزاعي، وقال: عن خالد بن معدان. وإنما هو معدان بن أبي طلحة».

وحسين بن ذكوان المعلم قال فيه الحافظ: ثقة ربما وهم، بينما

---

(١) سنن الترمذي، كتاب الزكاة باب ما جاء في تعجيل الزكاة ٣/٦٣.

(٢) سنن الترمذي ١/١٤٥ ـ ١٤٦.

معمر بن راشد قال فيه الحافظ: ثقة ثبت. ومع كون معمر أوثق من حسين المعلمِ رجح الترمذي حديث حسين.

وبهذا، يتبين لنا أن معايير الترجيح بين الروايات الصحيحة لا تقف عند الإمام مسلم ولا غيره من المحدثين النقاد عند حدود أحوال الرواة ومراتبهم في سلم الجرح والتعديل، بل تتعداها إلى خصائص علمية تجعل الحديث أسلم من العيوب.

لكن الطامة الكبرى أن يتجرأ الباحث المعاصر ـ مع علمه بالقدر الذي عنده من الخلفيات العلمية، وإحساسه القوي بأنه بعيد عن علم النقاد، وأنه عالة عليهم ـ على تنصيب نفسه للمحاكمة بين الأئمة من خلال نظره في أحوال الرواة ورتبهم في سلم الجرح والتعديل بناء على تقريب التهذيب. وكيف يستطيع هذا الباحث المعاصر أن يقوم بهذه المهمة العلمية النقدية إذا كان عمله قائما على نظره في ظواهر السند وأحوال رواته؟! وسنكشف خطورة نتائج ذلك عند تعقيبي على ردود الأستاذ.

اللهم احفظ سنة نبيك مما يشكل تلاعبا عليها من قبل محبيها دون أن يشعروا به؛ فإن تلاعبهم غير مكشوف، قد يغتر به من يحترمهم، بل يعض عليه بالنواجذ على حساب من يكرهه، بخلاف ما يُقدِم عليه الأعداء من تلاعب وعبث بالسنة، لأنه مكشوف لدى الجميع، ولا يغتر به إلا منحرف.

الحقيقة الثالثة:

هذه الحقيقة أخفيتها طوال هذه السنوات نظرا لحقوق الأخوة الإسلامية التي يفرض علينا الإسلام احترامها، ومن هذه الحقوق ستر العيوب عن أخ مسلم فضلا عن داعية، والتسامح فيما وقع منه من التجاوزات. غير أن الأستاذ تمادى في إساءاته إلى سمعتي بين الطلبة، وإيذائي بالسباب والشتائم والتجريح والتشكيك، ونشر كتابين لهذا الغرض، حتى إني كنت أسمع من بعض إخواني كلمات بذيئة في وصفي عبر الكتب والشبكة المعلوماتية. أدعو الله تعالى أن يهديهم جميعاً إلى الحق والصواب.

لذلك، فإن من حقي أن أدافع عن نفسي وعرضي وعقيدتي، وأن أبين

الحقائق التي وقعت في بداية الحوار حتى يدرك القراء أن الأستاذ كان مضللا في جميع ما تكلم به عني، وكاذبا فيما وصفني به. ومع ذلك، فإني أحافظ على تعاليم الإسلام، ولا أريد أن أطعن في الرجل ولا أنتهك عرضه، ولا أكذب عليه.

إن موقف الأستاذ في بداية الخوار كان ازدواجيا؛ فمن جهة أرسل إليَّ ردوده بلغة قوية مع السب والشتم والتشكيك والاستهزاء، ومن جهة أخرى تحرك سريا للاتصال بمدير جامعة أم القرى بمكة المكرمة ليفصلني منها - وأنا على وشك التخرج - عقابا لي على ما نبهته إليه من أخطاء علمية بأدب واحترام وسرية تامة.

وفيما يأتي محتوى الرسالة التي أرسلها إلى مدير الجامعة في اليوم الذي أرسل إليَّ ردوده المنفعلة:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في ١٤٠٦/٩/٢٧هـ

صاحب المعالي مدير جامعة أم القرى حفظه الله، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد.. فأحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه

أحيط معاليكم علما بأنه وصلتني أوراق من طالب يحضر الدكتوراه في جامعتكم تحت عنوان «غاية المقصد في زوائد مسند أحمد» تحقيق ودراسة يدعى الطالب باسم حمزة بن عبدالله المليباري.

وقد تناول حديثين من صحيح مسلم بالنقد، وهما من الأحاديث التي درستها في رسالتي «بين الإمامين مسلم والدارقطني» وظهر لي صحتها بالأدلة فصححتها وأوردت لها المتابعات والشواهد مما أكد صحتها ورفعها إلى قمة الصحة كما بينت ضعف حجة من انتقدهما بالأدلة الواضحة القوية.

لكن الطالب المذكور قد ذهب إلى تضعيف الأحاديث المذكورة بدون حجج ولا علم مخالفاً أكثر من ثلاثة عشر عالماً ذهبوا إلى صحتها، وذكرها بعضهم في المتواتر، وقد تعسف جداً في دراسته وارتكب من المغالطات والمجازفات الشيء الذي لم أر له نظيراً إلا في دراسات المستشرقين. وقد أزعجني أن توجد دراسة مثل هذه في مجال سنة رسول الله وفي قلعة من قلاع الإسلام.

وقد حاولت الستر على الطالب ولكني - والله خشيت أن يحاسبني الله على هذا السكوت، إذ أن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون حملة من الحملات على سنة رسول الله ﷺ.

وقد مر عليّ أكثر من شهر وأنا أتردد في الكتابة إليكم، ثم ترجح لي إشعاركم بذلك، **فإن مثل هذا العمل المريب كما هو هدم للسنة، يمس كرامة الجامعة وسمعتها ويعرضها للمسؤولية أمام الله.**

أرجو من معاليكم أن تطلعوا بأنفسكم على مناقشتي للطالب في الأوراق المرفقة بهذا الخطاب لتقفوا على الحقيقة، وتقرروا في شأن الطالب ما يخلصكم من المسؤولية أمام الله. علما بأن الرسالة لم تناقش إلى الآن.

والمسألة سر بيني وبينكم وبين الله. **دفعتني النصيحة لله ولرسوله ولسنته إلى تقديمها**، وأوراق الطالب مرفقة بأوراقي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ربيع مدخلي[1]

❊ ❊ ❊

وجه الأستاذ هذا الخطاب إلى مدير الجامعة حين أنهى إعداد رده الأول علي، وكان منشغلاً به مدة أكثر من شهر بعد أن تلقى مني الأوراق التي بعثتها إليه، وأرسل إليَّ ذلك الردّ في اليوم الذي اتصل فيه بالمدير، إذ وصلني رده يوم عيد الفطر عام ١٤٠٦هـ، وتاريخ الرسالة التي وجهها إلى المدير ١٤٠٦/٩/٢٧هـ كما هو مسجل أعلى الرسالة، يعني في نهاية شهر رمضان المبارك.

كنت أتساءل: أين النصيحة التي ذكرها في خطابه الموجه إلى المدير؟!

(١) ألحقنا صورة الرسالة بآخر الكتاب.

هل النصيحة هي هذا الفعل منافيا للأمانة العلمية؟!

- كيف اتصل به بهذه الرسالة المغرضة والمضللة قبل أن ينتظر مني ردي وموقفي تجاه ما كتبه وشرحه في رده، وقبل أن يعرف عني شيئا؛ هل أنا معاند أم معذور؟!.

هل هذه سنة رسول الله ﷺ، يلجأ إلى الخداع قبل المواجهة؟!

هل هو بحاجة إلى هذا الفعل الرخيص إذا كان يريد الذب عن السنة؟!

أو ليس حديث ابن عمر مما أعله الإمام البخاري ثم النسائي ثم الدارقطني ثم القاضي عياض، حسبما صرح به الأستاذ نفسه؟!.

إذن لست أنا الذي ضعف الرواية عن ابن عمر.

إذا كان عمل الأستاذ هذا ليذب عن السنة ومصادرها، بحيث لا يستطيع أن يسمع من أحد تضعيف ما في أحد الصحيحين حتى ولو سبقه النقاد في تضعيفه، فكيف سكت عن تضعيف الشيخ الألباني (رحمه الله) أحاديث من صحيح مسلم مع أنه لم يسبقه أحد من النقاد في تضعيف بعضها؟![1]

وماذا يقول عن قول الشيخ الألباني (رحمه الله):

«وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في الصحيحين هو بمنزلة ما في (القرآن) لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: (أبى الله أن يتم إلا كتابه)، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا

(١) انظر كتاب طليعة فقه الإسناد (ص: ١١٩ ـ ١٣٢) للشيخ طارق عوض الله.

الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثية، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه»؟![1].

وكيف سكت الأستاذ وصبر على الشيخ مقبل حين أيد قول الدارقطني في تضعيف بعض أحاديث مسلم، أو صرح بقوله: ولعل مسلماً ذكره ليبين علته؟![2]

وقوله: (لعل) لا يخفف على الأستاذ غضبه؛ لأنه ورد في تطبيق ماكان يعتقده في الأمثلة. وهذا دليل واضح على اعتقاد الشيخ مقبل بأن مسلماً يبين العلة في الصحيح كما وعد به في المقدمة.

والأمر واضح مثل الشمس أن الأستاذ ربيع يريد أن يدافع عن نفسه ورأيه الذي يظن أنه لا ينبغي لأحد أن يعيد النظر فيه. وهذا هو الحق البين لمن يتأمل في مجريات الحوار وأسبابه ومراحله. والله تعالى أعلم بما يخفي الناس في صدورهم.

وما أصدق قول الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساوئ

إن أقصى ما يمكن أن يقال في حقي أني ردَّدت أقوال الأئمة الجهابذة في هذا الشأن مدافعا عن مصداقيتها.

ورد على هذا الخطاب الأستاذ الدكتور /عبدالعال أحمد عبدالعال، الذي أشرف على رسالتي للدكتوراه، وسلم إلى مسؤولي الجامعة ما نصه:

---

(١) مقدمة تحقيق شرح الطحاوية، ص: ٢٣.

(٢) انظر (الإلزامات والتتبع) ص: ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٨١، وغيرها من المواضع الكثيرة.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

معالي الدكتور عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة أمر القرى بمكة المكرمة

الدراسات العليا فرع الكتاب والسنة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فإني أرد على خطابكم الموجه إلينا بتاريخ ١٤٠٧/١/١٠هـ تحت رقم ٤٢/ ٣١ بهذا الرد الموجز فأقول:

كان الطالب الذي أشرف على رسالته للدكتوراه/ حمزة عبدالله قدم إليَّ عند لقائنا في أول الإشراف هذا العام نسخة من ردوده على الأستاذ الدكتور/ ربيع بن هادي المدخلي/ وبعدها بقليل وصلني خطابكم الكريم يكلفني ببحث الموضوع فصار لزاما عليَّ أن أطلع وأفحص ما أرسلتم إليَّ من أوراق الطالب الأولى ومن ردود الطالب على فضيلة الشيخ الدكتور/ ربيع المدخلي.

وبعد الفحص والتتبع وجدت أن الخلاف بين الاثنين مرجعه إلى جملة قالها الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه عقب ذكره لمنهجه في الكتاب، وهذا نصها: «وسنزيد إن شاء الله شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى» اهـ. (مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي جـ ١ ص: ٥٩).

وعندما وصل الإمام مسلم في صحيحه إلى الحديث رقم ٥٠٠، باب الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ، ونصه: **«صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام»** (جـ ٩/١٦٣ بشرح النووي) روى مسلم الحديث من طرق عشرة، ورتبها حسب منهجه الذي يفهم منه أن الطريقين رقم ١، ٢ أسلم الطرق من العيوب، وأنقاها، ويليهما في السلامة والصحة طريق ٣، ٤، ٥، ثم بعدها الطرق التي في الأرقام من ٦ إلى ١٠، وهنا طبق الإمام مسلم على طريقته ما وعد به في المقدمة عند ذكر المعللة، وتناول الإمام

النسائي والدارقطني ما في هذه الطرق من علل الاختلاف والاضطراب في الإسناد وتبعهم القاضي عياض رحمهم الله جميعاً.

وعندما تناول الطالب /حمزة عبدالله/ البحث في الحديث لم يفعل أكثر من تتبعه لما قال الدارقطني والنسائي بل والبخاري واقتنع بما قالوا وعمل على تأييده بما ورد في كتب العلل. وذلك يخالف ما ذهب إليه الشيخ ربيع في كتابه (بين الإمامين مسلم والدارقطني) وهو موضوع رسالته. وعندما أرسل إليه الطالب/ حمزة عبدالله/ بما رأى ووصل إليه بحثه قامت قيامته وراح يرد عليه بأسلوب لا يليق بعلماء السنة النبوية. ولكن الطالب لم يقنعه ذلك الرد وكتب ردودا على ما قاله الشيخ تقع في أربع وتسعين صفحة من القطع الكبير. وإني أرفقها بهذا التقرير.

والذي أرى ـ دون تحيز ـ أن الحق في جانب الطالب، وليس هذا التقرير مجالاً لذكر الأسباب فإنها واضحة في مذكرة الطالب التي رد فيها على الشيخ ربيع وهي مرفقة مع هذا ومرفوعة إليكم.

وإنصافا للطالب وإظهاراً للحق والعدل وتمسكاً بروح البحث العلمي الجاد وليس عندي مانع من أن تقوم الجامعة بتكوين لجنة علمية تختارها من كبار علماء الحديث المحققين أمثال الشيخ حماد الأنصاري والشيخ الألباني والدكتور أحمد نور سيف والدكتور مصطفى الأعظمي والدكتور محمود الميرة والدكتور نور الدين عتر لتكون حكماً بين الاثنين. واعتقادي أن هؤلاء العلماء سوف ينصرون الحق ولا يخشون في الله لومة لائم.

وذلك لأني أرى أن هذا الطالب مثال للجد والنشاط دؤوب على البحث والتحقيق وإنه لمفخرة أي مفخرة أن يتخرج مثل هذا النوع من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في ظل مديرها الشجاع.

ونسأل الله التوفيق للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله.

٣/ ٢ /١٤٠٧ هـ — المشرف

٦ /١٠/١٩٨٦م — د/ عبدالعال أحمد عبدالعال

(التوقيع)

أستاذ بالدراسات العليا[1]

---

(١) صورة الرسالة ملحقة بآخر الكتاب.

جزى الله تعالى الأستاذ الدكتور/ عبدالعال أحمد عبدالعال الذي دافع عن الحق وصاحبه، وجعل ذلك في ميزان حسناته يوم القيامة.

انتهت القضية بدون أن يمسني شيء من الضرر. وأخيرا كفتني الجامعة مؤنة إرسال ردي إلى الشيخ ربيع.

تلك هي الحقيقة لبداية الحوار بيني وبين الأستاذ ربيع، ولم تسبقها أية خلفية أخرى بيننا، وحتى لم أكن أعرفه شخصيا ولم أجالسه ولم أره.

إني لا زلت أتساءل كيف تجرأ الأستاذ على تحويل هذا الموضوع العلمي البحت الذي بدأ على الشكل الذي رأيناه إلى موضوع عقدي خطير ينذر الناس بأنه تهديد لهدم السنة ومصادرها وأني صوفي ضال!.

سبحان الله. ولله في خلقه شؤون.

أخيرا أختتم هذه المقدمة بنصين لإمامين جليلين؛ وهما ابن قتيبة وابن القيم. أما الإمام ابن قتيبة فقد قال(١):

«**وسيوافق قولي هذا من الناس ثلاثة:**

● رجلاً منقاداً سمع قوما يقولون، فقال كما قالوا، فهو لا يرعوي ولا يرجع؛ لأنه لم يعتقد الأمر بنظر فيرجع عنه بنظر.

● ورجلاً تطمح به عزة الرياسة وطاعة الإخوان وحب الشهرة، فليس يرد عزته ولا يثني عنانه إلا الذي خلقه إن شاء؛ لأن في رجوعه إقراره بالغلط واعترافه بالجهل، وتأبى عليه الأنفة.

وفي ذلك - أيضاً - تشتت جمع وانقطاع نظام واختلاف إخوان عقدتهم له النحلة، والنفوس لا تطيب بذلك إلا من عصمه الله ونجاه.

---

(١) كتاب الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية، ص: ١٣(دار الكتب العلمية).

● ورجلاً مسترشداً يريد الله بعلمه، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا تدخله من مفارق وحشة، ولا تَلفِته عن الحق أَنَفَة، **فإلى هذا بالقول قصدناه وإياه أردنا»**.

وأما ابن القيم فقد قال في مفتاح دار السعادة[1]:

«فهذا مضمون هذه التحفة، وهذه عرائس معانيها الآن تجلى عليك، وخُود أبكارها البديعة الجمال ترفل في حللها وهي تزف إليك، فإما شمس منازلها بسعد الأسعد، وإما خود تُزف إلى ضرير مُقعد، فاختر لنفسك إحدى الخطتين، وأنزلها فيما شئت من المنزلتين، ولا بد لكل نعمة من حاسد، ولكل حق من جاحد ومعاند.

هذا، وإن ما أودع من المعاني والنفائس رهن عند متأمله ومطالعه، له غُنمه وعلى مؤلفه غُرمه، وله ثمرته ومنفعته، ولصاحبه كدره ومشقته مع تعرضه لمطاعن الطاعنين، ولاعتراض المناقشين.

وهذه بضاعته المزجاة، وعقله المكدود، يُعرض على عقول العالمين، وإلقاؤه نفسه وعرضه بين مخالب الحاسدين، وأنياب البغاة المعتدين.

فلك أيها القارئ صفوه، ولمؤلفه كدره، وهو الذي تجشم غراسه وتعبه، ولك ثمره، وها هو قد استهدف لسهام الراشقين، واستعذر إلى الله من الزلل، والخطأ، ثم إلى عباده المؤمنين.

اللهم فعياذا ممن قصُر في العلم والدين باعه، وطالت في الجهل وأذى عبادك ذراعه، فهو لجهله يرى الإحسان إساءة، والسنة بدعة، والعرف نكرا، ولظلمه يجزي بالحسنة سيئة كاملة، وبالسيئة الواحدة عشرا، قد اتخذ بطر الحق وغمط الناس سلما إلى ما يحبه من الباطل ويرضاه ولا يعرف من المعروف ولا ينكر من المنكر إلا ما وافق إرادته، أو حالف هواه.

وعياذا بك ممن جعل الملامة بضاعة، والعذل نصيحة، فهو دائماً

---

(١) ٢١٦/١.

يُبدي في الملامة، ويعيد ويكرر على الفحل فلا يفيد ولا يستفيد.

بل عياذاً بك من عَدُوّ في صورة ناصح، وَوَلِيٍّ في مسلاخ بعير كاشح، يجعل عداوته وأذاه حذرا وإشفاقا، وتنفيره وتخذيله إسعافاً وإرفاقاً، وإذا كانت العين لا تكاد إلا على هؤلاء تَفتَحُ، والميزانُ بهم يخفُّ ولا يرجَحُ، فما أحرى اللبيب بأن لا يعيرهم من قبله جزءاً من الالتفات، ويسافر في طريق مقصده بينهم سفره إلى الأحياء بين الأموات.

وما أحسن ما قال القائل:

وفي الجهل قبل الموت موت لأهله وأجسامهم قبل القبور قبور
وأرواحهم في وحشة من جسومهم وليس لهم حتى النشور نشور»

انتهى كلامه.

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعني إلا أن أشكر الله تعالى على توفيقه لإعداد هذا الكتاب على هذا النحو الذي خرج به، ولولا فضله وتوفيقه ما جاء هذا الكتاب أصلاً.

كما أشكر سعادة مدير كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي الذي يحب أن يرى إخوانه الأساتذة في الكلية قدوة لطلابهم في البحث والإبداع والعطاء العلمي، وقد شجعني فعلاً هذا الموقف على مواصلتي لكتابة الأبحاث وتأليف الكتب، بل أتاح لي فرصاً لذلك، وأدعو الله تعالى أن يوفقه لما فيه الخير في الدارين وأن يجزيه خير الجزاء.

كما أشكر جميع إخواني الذين مدوا يد المساعدة لإخراج هذا الكتاب، من تصحيح أخطاء وإسداء نصائح قيمة لها دور واضح في رفع مستواه العلمي والسلوكي، وأخص منهم بالذكر هذين الشابين المتميزين المجدَّيْن؛ أحدهما: كان معي في كل خطوة وفي كل كلمة من كلمات هذا الكتاب، حتى إنه راجعه لي بكامله أكثر من مرة، وبدقة لفتت انتباهي، وقدم لي استدراكات علمية قيمة، ألا وهو أخونا الفاضل: بطي بن محمد المهيري.

والثاني: الشيخ أبو خالد سامي محمد حمدان الذي قام بجمع بعض النصوص وتوثيقها، وهما من ثمر كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي. جزاهما الله خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أشكر أهلي على صبرهم فيما قَصَّرتُ في حقهم في أثناء إعداد هذا الكتاب.

اللهم أنت اللطيف الخبير الرحمن الرحيم عالم الغيب والشهادة اجعل هذا الكتاب عملاً صالحاً خالداً لي ولجميع من سبق ذكره.

والله ولي التوفيق، ونعم المولى ونعم النصير.

